

الرضاع

معنى الرضاع :

(١) مَصُّ الرضيعِ مِنْ ثديِ الأُمِّ في مدةِ الرضاعِ .

المحرمات بسبب الرضاع :

يجب أن يكون من المعلوم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم

من النسب ، والذي يحرم من النسب سبعة ، هن :

(١) الأمهات ، (٢) البنات ، (٣) الأخوات ، (٤) العمات .

(٥) الخالات ، (٦) بنات الأخ ، (٧) بنات الأخت .

التحريم من الرضاع ثابت بالقرآن والسنة وإجماع علماء الأمة . (٢)

قال الله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ

وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ)

(النساء : ٢٣)

روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

الرِّضَاعَةُ تُحْرِمُ مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ . (٣)

وروى البخاري عن ابن عباس قال : قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا تَتَزَوَّجُ ابْنَةَ

خَمْرَةَ؟ قَالَ: إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ . (٤)

(١) (التعريفات للجرجاني ص ١٤٨)

(٢) (المغني لابن قدامة ج ١١ ص ٣٠٩)

(٣) (البخاري حديث ٥٠٩٩ / مسلم حديث ١٤٤٤)

(٤) (البخاري حديث ٥١٠٠)

الحكمة من التحريم بالرضاعة :

قال ابن حجر العسقلاني : - وهو يتحدث عن المحرمات بالرضاعة :-

الحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن،

فإذا اغتذى به الرضيع صار جزءاً من أجزائهما، فانتشر التحريم بينهم .^(١)

إذا رضع شخص من امرأة فإنه يحرم عليه ما يلي :

(١) المرأة المرضعة لأنها أصبحت أمّاً له من الرضاع .

(٢) أم المرضعة لأنها أصبحت جدة للرضيع .

(٣) أم زوج المرضعة، الذي جاء لبنها بسبب الحمل منه، لأنها صارت جدة للرضيع .

(٤) أخت المرضعة لأنها أصبحت خالة للرضيع .

(٥) أخت زوج المرضعة لأنها أصبحت عمّة للرضيع .

(٦) بنات المرضعة ، سواء من وُلِدْنَ قبله أو بعده ، لأنهن أصبحن أخوات للرضيع .

(٧) بنات أبناء المرضعة لأنهن أصبحن بنات إخوته من الرضاع ، وهو عمهم ،

وكذلك بنات بنات المرضعة لأنهن أصبحن بنات أخواته ، وهو خالهم .^(٢)

ويضاف إلى هؤلاء :

(٨) بنت زوج المرضعة ولو من امرأة أخرى ، لأنها أصبحت أخت الرضيع

من الأب .

(٩) الزوجة الأخرى لزوج المرضعة لأنها أصبحت زوجة أبيه من الرضاع .

(١٠) زوجة الرضيع تحرّم على زوج المرضعة لأنها زوجة ابنه من الرضاع .

(١) (فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج٩ ص٥٤)

(٢) (الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٥ ص١٠٩)

التحريم بالرضاع خاص بالرضيع فقط :

إن التحريم بالرضاع خاص بالرضيع فقط ،
ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع فليست أخته من الرضاعة أختاً لأخيه
ولا بنتاً لأبيه إذ لا رضاع بينهم .^(١)

ولذا، فإن من اجتمعوا على ثدي واحد صاروا إخوة . وعلى ذلك فأخو الرضيع
الذي لم يشترك في الرضاعة ، يجوز له أن يتزوج بنت مرضعة أخيه لأنها أجنبية عنه ،
وإن كانت أختاً لأخيه من الرضاعة .

صفة المرضعة :

المرضعة التي يثبت بلبنها التحريم هي كل امرأة درّ اللبن من ثديها ،
سواء أكانت بالغة أم غير بالغة ، وسواء كانت يائسة من المحيض أم غير يائسة ،
وسواء أكان لها زوج أم لم يكن ، وسواء أكانت حاملاً أم غير حامل .^(٢)
الرضاع الذي يثبت به التحريم :

هو خمس رضعات معلومات في مدة الرضاع ،

وهي الستتان الأوليان من ولادة الطفل .^(٣)

روى مسلمٌ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ
يُحْرَمْنَ ثُمَّ نَسَخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ^(٤)

(١) (فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج٩ ص٤٥)

(٢) (بداية المجتهد لابن رشد ج٢ ص٧٢)

(فقه السنة للسيد سابق ج٢ ص٢٥)

(٣) (الأم للشافعي ج٥ ص٢٧) (المحلى لابن حزم ج١٠ ص٩ رقم ١٨٦٨)

(المغني لابن قدامة ج١١ ص٣٠٩ : ص٣١٠)

(فتاوى دار الإفتاء المصرية ج٩ رقم ١٢٢٦ ، ص٢٢٦ : ص٢٢٦)

(٤) (مسلم حديث ١٤٥٢)

روى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: « لَا يُحْرَمُ دُونَ خَمْسٍ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ». (١)

الشك في الرضاع :

إِذَا وَقَعَ الشُّكُّ فِي وُجُودِ الرَّضَاعِ ، أَوْ فِي عَدَدِ الرَّضَاعِ الْمُحْرَمِ ، هَلْ كَمَلًا أَوْ لَا ؟ لَمْ يَنْبُتِ التَّحْرِيمُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، فَلَا نَزُولَ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ . (٢)

صفة الرضعة :

الْمَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ الرُّضْعَةِ إِلَى الْعُرْفِ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِهَا مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَحْدِّثْهَا بِزَمَنٍ وَلَا مِقْدَارٍ ، فَإِذَا التَّقَمَّ الرُّضِيعُ الشَّدِيدِ فَامْتَصَّ مِنْهُ ، ثُمَّ تَرَكَهُ بِاخْتِيَارِهِ مِنْ غَيْرِ عَارِضٍ ، كَانَ ذَلِكَ رَضْعَةً وَاحِدَةً ، فَإِذَا عَادَ وَالتَّقَمَّ الشَّدِيدِ كَانَتْ رَضْعَةً ثَانِيَةً وَأَمَّا إِنْ قَطَعَ الرُّضَاعَةَ لِضَيْقِ نَفْسٍ ، أَوْ لِإِنْتِقَالٍ مِنْ نَدِيٍّ إِلَى نَدِيٍّ ، أَوْ لِشَيْءٍ يُلْهِمُهُ أَوْ اسْتِرَاحَةَ يَسِيرَةٍ ، ثُمَّ يَعُودُ ، فَإِنْ هَذَا لَا يَخْرُجُهُ عَنْ كَوْنِهِ رَضْعَةً وَاحِدَةً ، كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَطَعَ أَكْلَتَهُ لِشُرْبِ الْمَاءِ أَوْ أَنْتَقَالَ مِنْ لَوْنٍ إِلَى لَوْنٍ ، أَوْ أَنْتَظَرَ لِمَا يُحْمَلُ إِلَيْهِ مِنَ الطَّعَامِ ، لَمْ يُعَدَّ إِلَّا أَكْلَةً وَاحِدَةً . (٣)

هل يشترط في الرضاع المص من الثدي؟

لبن المرصعة يثبت به التحريم ، سواءً مَصَّهُ الرُّضِيعُ مِنْ ثَدْيِ مَرْضِعَتِهِ أَوْ حُلَبَ لَهُ فِي إِنْءٍ وَشَرَبَهُ أَوْ وُضِعَ لَهُ فِي فَمِهِ أَوْ وُضِعَ لَهُ عَنْ طَرِيقِ الْأَنْفِ ، بِحَيْثُ يَحْصُلُ لَهُ بِهِ الْغِذَاءُ وَيَسُدُّ جُوعَهُ وَيَنْبِتُ لَحْمَهُ وَيَنْشِزُ عَظْمَهُ . (٤)

(١) (إسناده صحيح) (مصنف عبد الرزاق ج٧ ص٤٦٦)

(٢) (المغني لابن قدامة ج١١ ص٣١٢)

(٣) (المغني لابن قدامة ج١١ ص٣١٢ : ص٣١٣)

(٤) (المغني لابن قدامة ج١١ ص٣١٣)

روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل فكانه تغير وجهه كأنه كره ذلك فقالت: إنه أخي. فقال: انظرن من إخوانكن فإتما الرضاعة من المجاعة. (١)

لبن الرضاع المختلط بغيره :

إذا اختلط لبن المرأة بطعام أو شراب أو دواء ، أو لبن شاة، أو غيره ، وتناوله الرضيع، فإن كان الغالب لبن المرأة ، ثبت التحريم ، وإن لم يكن غالباً لم يثبت التحريم . (٢)

سن الرضاع الذي يثبت به التحريم :

الرضاع الذي يثبت به التحريم هو ما كان في السنتين الأوليين من ولادة الطفل . (٣)

قال تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) (البقرة : ٢٣٣)

روى الترمذي عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ فِي الثَّدْيِ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ . (٤)

الشهادة على الرضاع :

شهادة المرأة الواحدة، مقبولة في الرضاع، إذا كانت معروفة بالصدق . (٥)

(١) (البخاري حديث ٥١٠٢ / مسلم حديث ١٤٥٥)
 (٢) (فتاوى دار الإفتاء المصرية ج٦ رقم ٦٥٩ ص٢١٧٤)
 (٣) (فتاوى دار الإفتاء المصرية ج٦ رقم ٩٥٥ ص٢١٦٧)
 (٤) (حديث صحيح) (صحيح الترمذي للألباني حديث ٩٢١)
 (٥) (المغني لابن قدامة ج١١ ص٣٤٠)

روى البخاريُّ عن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ قَالَ: فَجَاءَتْ أُمَّهُ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي. قَالَ: فَتَنَحَيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. قَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتُ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ فَتَنَاهَا عَنْهَا. (١)

أحكام الرضاع المحرم :

الرضاع المُحَرَّم يُباح به النظر إلى من رضع مع الشخص

(ما عدا ما بين السرة والركبة) والمصافحة والخلوة والسفر ، بشرط عدم الفتنة ، ولا يجوز به التوارث ، ولا يجب به الإنفاق . (٢)

رضاع الكبير :

روى أبو داود عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ بْنَ عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ عَبْدِ شَمْسٍ كَانَ تَبَنَّى سَالِمًا وَأَنْكَحَهُ ابْنَةَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَهُوَ مَوْلَى لِمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرِثَ مِيرَاثَهُ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ { ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ فَاخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ } فَرُدُّوهُ إِلَى آبَائِهِمْ فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلَى وَأَخًا فِي الدِّينِ فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ ثُمَّ الْعَامِرِيُّ وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُدَيْفَةَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا وَكَانَ يَأْوِي مَعِي وَمَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ وَيَرَانِي فَضَلًّا وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتَ؟ فَكَيْفَ تَرَى فِيهِ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: أَرْضِعِيهِ فَأَرْضَعْتَهُ خَمْسَ

(١) (البخاري حديث ٢٦٥٩)

(٢) (سبل السلام للصنعاني ج٣ ص٢٩١)

رَضَعَاتٍ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَأْمُرُ
بَنَاتِ أَخَوَاتِهَا وَبَنَاتِ إِخْوَتِهَا أَنْ يُرَضِعْنَ مَنْ أَحَبَّتْ عَائِشَةُ أَنْ يَرَاهَا وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا
وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا وَابْتِ أُمَّ سَلَمَةَ وَسَائِرِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ
أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرَّضَاعَةِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَرْضَعَ فِي الْمَهْدِ وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ
وَاللَّهِ مَا نَدْرِي لَعَلَّهَا كَانَتْ رُحْصَةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِسَالِمٍ دُونَ النَّاسِ . (١)

وهذا الحديث رواه الإمام مسلم مختصراً في كتاب رضاع الكبير . (٢)
ورواه أيضاً الإمام مالك في الموطأ . (٣)

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَسْأَلُ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: سَقَيْتَنِي
امْرَأَةً مِنْ لَبَنِهَا بَعْدَ مَا كُنْتُ رَجُلًا كَثِيرًا أَنْتَكِحُهَا؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: وَذَلِكَ رَأْيُكَ؟
قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ عَطَاءٌ: كَانَتْ عَائِشَةُ: «تَأْمُرُ بِذَلِكَ بَنَاتِ أَحْيِهَا». (٤)

حُكْمُ رِضَاعِ الْكَبِيرِ :

رضاع الكبير رخصة عند الضرورة فقط لمن لا يُستغنى عن دخوله

على المرأة ويشق احتجابها عنه كحال سالم ، الذي تبناه أبو حذيفة مع سَهلة بنت
سُهيل زوجة أبي حذيفة ، رضي الله عنهم أجمعين .

وهذا مذهب أم المؤمنين عائشة، زوج نبينا محمد ﷺ ، وعروة بن الزبير ، وعطاء بن
أبي رباح ، والليث بن سعد ، وإسماعيل ابن علية ، وداود الظاهري، وابن حزم . (٥)

(١) (حديث صحيح) (صحيح أبي داود للألباني حديث ١٨١٥)

(٢) (مسلم حديث ١٤٥٣)

(٣) (موطأ مالك - كتاب الرضاع باب رضاع الكبير حديث ١٢)

(٤) (حديث صحيح) (مصنف عبد الرزاق ج ٧ ص ٤٥٨ رقم ١٣٨٨٢)

(٥) (الاستذكار لابن عبد البر ج ١٨ ص ٢٧٢ : ص ٢٧٦)

مثال لرضاع الكبير عند الضرورة :

يتضح الأخذ برخصة إرضاع الكبير عندما تقوم

أسرة بتربية طفل يتيم أو غيره ، ثم يصعب عليهم بعد ذلك ، الاحتجاب عنه ، وقد تربي معهم كواحد من أولاد الأسرة ، فحينئذ يرضع هذا الغلام ويصبح محرماً ، يدخل على جميع أفراد الأسرة بلا حرج .

أقوال العلماء المؤيدين بثبوت التحريم برضاع الكبير عند الضرورة :

(١) قال ابن حزم : رَضَاعُ الْكَبِيرِ مُحَرَّمٌ وَلَوْ أَنَّهُ شَيْخٌ . (١)

(٢) قال ابن تيمية : رضاع الكبير يُجْوزُ إِنْ أُحْتِيجَ إِلَى جَعْلِهِ ذَا مُحَرَّمٍ . وَقَدْ يُجْوزُ لِلْحَاجَةِ مَا لَا يُجْوزُ لِغَيْرِهَا . (٢)

(٣) قال ابن القيم : حَدِيثُ سَهْلَةَ لَيْسَ بِمَنْسُوحٍ وَلَا مَخْصُوصٍ وَلَا عَامٍّ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ وَإِنَّمَا هُوَ رُخْصَةٌ لِلْحَاجَةِ لِمَنْ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ دُخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَيَشُقُّ احْتِجَابُهَا عَنْهُ كَحَالِ سَالِمٍ مَعَ امْرَأَةِ أَبِي حُدَيْفَةَ فَمِثْلُ هَذَا الْكَبِيرِ إِذَا أَرْضَعْتَهُ لِلْحَاجَةِ أَثَرُ رَضَاعِهِ وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُ فَلَا يُؤْتَرُ إِلَّا رَضَاعُ الصَّغِيرِ وَهَذَا مَسَلِكُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأَحَادِيثُ النَّافِيَةُ لِلرَّضَاعِ فِي الْكَبِيرِ إِمَّا مُطْلَقَةً فَتَقْتَدُّ بِحَدِيثِ سَهْلَةَ أَوْ عَامَّةً فِي الْأَحْوَالِ فَتَخْصِصُ هَذِهِ الْحَالَ مِنْ عُمُومِهَا وَهَذَا أَوْلَى مِنَ النَّسْخِ وَدَعْوَى التَّخْصِيسِ بِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ وَأَقْرَبُ إِلَى الْعَمَلِ بِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ تَشْهَدُ لَهُ . (٣)

(١) (المحلى لابن حزم ج١٠ ص١٧ : ص٢٤)

(٢) (مجموع فتاوى ابن تيمية ج٢٤ ص٦٠)

(٣) (زاد المعاد لابن القيم ج٥ ص٥٩٣)

(٤) قال السندي :- في تعليقه على سنن النسائي في كتاب النكاح باب رضاع الكبير: لو كان الأمر إلينا لقلنا بثبوت ذلك الحكم في الكبير عند الضرورة. (١)

(٥) قال الصنعاني :- بعد أن ذكر أقوال الفريقين في رضاع الكبير ، الأحسنُ في الجُمعِ بَيْنَ حَدِيثِ سَهْلَةَ وَمَا عَارَضَهُ: كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ الصَّغَرُ فِي الرَّضَاعَةِ إِلَّا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ كَرَضَاعِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يُسْتَعْنَى عَنْ دُخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَشَقَّ احْتِجَابُهَا عَنْهُ كَحَالِ سَالِمٍ مَعَ امْرَأَةِ أَبِي حُدَيْفَةَ فَمِثْلُ هَذَا الْكَبِيرِ إِذَا أَرْضَعَتْهُ لِلْحَاجَةِ أَثَرُ رَضَاعِهِ. وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الصَّغَرِ. (٢)

(٦) قال الشوكاني : الرِّضَاعُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الصَّغَرُ إِلَّا فِيمَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ كَرَضَاعِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يُسْتَعْنَى عَنْ دُخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَيَشُقُّ احْتِجَابُهَا مِنْهُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدِي. (٣)

(٧) قال السيد سابق : بعد أن ذكر قولي العلماء في رضاع الكبير : المختار من هذين القولين ما حققه ابن القيم : ثم ذكر أن التحريم برضاع الكبير رخصة عند الضرورة فقط ، كمن كان حاله كحال سالم مولى أبي حذيفة مع سهلة زوجة أبي حذيفة. (٤)

(١) (سنن النسائي بشرح السندي ج٦ ص٤٠٥)

(٢) (سبل السلام للصنعاني ج٣ ص٣١٣)

(٣) (نيل الأوطار للشوكاني ج٦ ص٣١٤)

(٤) (فقه السنة للسيد سابق ج٢ ص٣٦٠)

قال المؤيدون بالتحريم برضاع الكبير :

قَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّهَا كَانَتْ تُدْخِلُ
عَلَيْهَا الْكَبِيرَ إِذَا أَرْضَعْتَهُ فِي حَالِ كِبَرِهِ أُخْتُ مِنْ أَخَوَاتِهَا الرَّضَاعِ الْمَحْرَمِّ وَنَحْنُ نَشْهَدُ
بِشَهَادَةِ اللَّهِ وَنَقْطَعُ قَطْعًا نَلْقَاهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ تَكُنْ لِتُبَيِّحَ سِتْرَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَيْثُ يَنْتَهِكُهُ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْتَهَاكُهُ وَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
لِيُبَيِّحَ ذَلِكَ عَلَى يَدِ الصَّدِيقَةِ بِنْتِ الصَّدِيقِ الْمُبْرَأَةِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ وَقَدْ عَصَمَ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ الْجَنَابَ الْكَرِيمَ وَالْحَمَى الْمُنِيعَ وَالشَّرَفَ الرَّفِيعَ أْتَمَّ عِصْمَةَ وَصَانَهُ
أَعْظَمَ صِيَانَةً وَتَوَلَّى صِيَانَتَهُ وَجَمَّائَتَهُ وَالذَّبَّ عَنْهُ بِنَفْسِهِ وَوَحِيهِ وَكَلَامِهِ . قَالُوا : فَنَحْنُ
نُوقِنُ وَنَقْطَعُ وَنُبَيِّنُ الشَّهَادَةَ لِلَّهِ بِأَنَّ فِعْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ رَضَاعَ
الْكَبِيرِ يَقَعُ بِهِ مِنَ التَّحْرِيمِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ مَا يَقَعُ بِرَضَاعِ الصَّغِيرِ وَيَكْفِينَا أُمَّنًا أَفْقَهُ نِسَاءِ
الْأُمَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَقَدْ كَانَتْ تُنَازِرُ فِي ذَلِكَ نِسَاءَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُجِبْنَهَا
بِغَيْرِ قَوْلِهِنَّ مَا أَحَدٌ دَاخِلٌ عَلَيْنَا بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ .^(١)

التحريم برضاع الكبير ليس خاصاً بسالم مولى أبي حذيفة :

إن التحريم برضاع الكبير لو كان خاصاً

بسالم مولى أبي حذيفة فقط لبين ذلك النبي ﷺ لأصحابه ، كما بين النبي ﷺ لأبي بردة

ابن نيار أن جدعته (الشاة) تجزئ عنه فقط ، ولا تجزئ عن أحد بعده .^(٢)

وَأَيُّنَ يَقَعُ ذُبْحُ جَدَعَةٍ أَضْحِيَّةٍ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ الْعَظِيمِ (التحريم برضاع الكبير)

(١) (المحلى لابن حزم ج١٠ ص٢٤)

(زاد المعاد لابن القيم ج٥ ص٥٨٤)

(٢) (مسلم حديث ١٩٦١)

الْمُتَعَلِّقِ بِهِ حِلُّ الْفَرْجِ وَتَحْرِيمُهُ وَثُبُوتُ الْمُحْرَمِيَّةِ وَالْحُلُوءَةُ بِالْمَرْأَةِ وَالسَّفَرِ بِهَا ، وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّ هَذَا أَوْلَى بِيَّانِ التَّخْصِيصِ لَوْ كَانَ خَاصًّا بِسَالِمِ مَوْلَى أَبِي حَزِيْفَةَ .^(١)
صفة سقي اللبن من أجل تحريم الكبير :

تجلس المرأة في مكان منعزل ليس فيه أحد إلا محارمها ، ثم تحلب اللبن في كوب ثم ترسله إلى هذا الكبير ليشربه ، وتكرر ذلك خمس مرات . وأما إذا كانت المرأة لا ترضع ، فإنها تجعل أحد أخواتها أو بنات إخوانها أو أخواتها يسقين اللبن لهذا الكبير بالصفة التي ذكرناها آنفاً .^(٢)
خلاصة القول في رضاع الكبير :

الرضاع الذي يثبت به التحريم هو ما كان في السنتين الأوليين من ولادة الطفل ، إلا فيما دعت إليه الضرورة ، كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها عنه كحال سالم مولى أبي حذيفة مع سهلة بنت سهيل ، زوجة أبي حذيفة ، رضي الله عنهم أجمعين .

(١) (زاد المعاد ج٥ ص٥٨٢ : ص٥٨٣)

(٢) (الاستذكار لابن عبد البر ج١٨ ص٢٧٣ : ص٢٧٤)